التعليم والعولمة
و
تحرير التجارة العالمية

دكتور

السيد أحمد عبد الخالق

أستاذ ورئيس قسم الاقتصاد والمالية العامة
مدير مركز الدراسات السياسية والدولية
كلية الحقوق - جامعة المنصورة

المقدمة

مع تزايد وتيرة التحولات العالمية وتغير الوزنى النسبى لعوامل الانتاج فيما بين بعضها البعض وكذلك داخل مكونات العنصر الواحد نجد أن القدرات الذهنية والعقلية فى العنصر البشرى تحل محل القدرات العضلية والمهارات اليدوية الى حد كبير . وهنا نجد أن التعليم الذى يشكل أساس بناء وتكوين القدرات العقلية والذهنية يعد أحد أهم مدخلات معادلة التجارة الدولية الاستراتيجية الآن .

ويصبح الدور الذى يلعبه التعليم حيويا أكثر فى ظل إزالة الحدود الاقتصادية بين مختلف الكيانات الاقتصادية على إختلاف أحجامها . حيث سيصبح البقاء والمكاسب الكبيرة لصالح الاقتصاد القادر على الاختراع والابتكار وسرعة تحويل هذا كله الى سلع ومنتجات وامتلاك القدرات التسويقية الرفيعة التى تمكنه من كسب المنافسة ليس كما إعتدنا القول فى السوق الأجنبية بل حتى فى السوق المحلية التى سيصبح جزءا متكاملا مع السوق الدولية . لذا فإن التعليم يعد أحد المكونات الأساسية للقدرات الاقتصادية للدول بشكل مباشر وغير مباشر .

وفى هذا البحث سنحاول إلقاء الضوء فى ثلاثة أجزاء على التعليم والعولمة فى جزء أول والتعليم والقدرات التنافسية للدول فى جزء ثانى . أما فى الجزء الثالث يتم إبراز المضامين المختلفة للعولمة والمنافسة بالنسبة للعملية التعليمية .

أولا : التعليم والعولمة:

لقد أدت التحولات التكنولوجية والمعلوماتية والاقتصادية- كما رأينا فى بحث سابق [1] – الى تغيير فى المراكز النسبية للقطاعات على المستوى الكلى ، وفى داخل هياكل هذه القطاعات ذاتها وكذلك على مستوى المشروع الواحد ، الأمر الذى كان لابد أن ينعكس على الهياكل المؤسسية والتنظيمية والانتاجية لمختلف المؤسسات فى المجتمع ، قانونية وإقتصادية وإجتماعية ....الخ . وتبعا لذلك تغير هيكل الطلب على عناصر ومدخلات العملية الإنتاجية لتتغير العناصر التقليدية فى طبيعتها وشروطها ولتوجد – فى آن – عناصر أخرى تكتسب أهمية متزايدة مع مرور الوقت وإستمرار هذه التحولات .

وعلى جانب آخر ، أسهمت التحولات التكنولوجية والتدفق الغزير واللامتناهى للمعلومات فى التوجه العالمى نحو العولمة و الكوكبة Globalization ومن ثم أدت الى إحداث تغيير فى المفاهيم والأفكار والسياسات المتعلقة بالتعامل مع الدول الاقتصادات الأخرى على نحو من المشاركة - التنافسية فى إطار العولمة . والعولمة طبقا لأغراض هذا البحث تعنى-بعيدا عن الغوص فى محيط التعريفات- إزالة الحدود الاقتصادية والعلمية والمعرفية بين الأقاليم الدولية المختلفة ليكون العالم أشبه ما يكون بسوق موحدة تشمل عدة أسواق ذات خصائص ومواصفات تعكس خصوصية أقاليمها على جانب بالإضافة الى المتطلبات التى يفرضها التكامل فى الاقتصاد العالمى على جانب آخر . والواقع أن الدخول الى العولمة بالمعنى السابق لم يعد خيارا not an option ، بل ضرورة يفرضها الواقع ويفرضها التطور العلمى والتكنلوجى وحتمية التعامل مع الاقتصادات الأخرى .

---

[1] السيد احمد عبد الخالق : تحديات التعليم فى عصر التكنلوجيا والمعلوماتية " . بحث غير منشور .

وينبغى أن نسجل أن العولمة هى – بحق – عملية بدأت منذ أمد ليس بالقصير ولكن الجديد هو السرعة الكبيرة التى تمت بها والنطاق الواسع الذى تتسم به تحت تأثير رغبة الاقتصادات متعدية التأثير فى حعل ذلك أمرا واقعا على أساس إعادة ترتيب قواعد اللعبة بحيث يكونوا هم صانعى الألعاب وموزعى الأدوار فيه . وبغض النظر عن هذه الدوافع ، فإن العولمة تغير ومازالت تغير حظوظ وثروات الدول والاقتصادات والأفراد ، ومن ثم يصبح من يملك يملك أكثر والعكس بالعكس وهو ما يحقق فكرة Brain Arthur

"Those who have will have more" . (١)

ومن الواجب أن نوضح أن العولمة وما تعنيه من السوق الموحدة أو شبه الموحدة تحمل فى أحشائها الصراع الاقتصادى أوما يمكن أن يسمى بالحرب فى زمن السلام وهى المنافسة التى تتسع دائرتها لتشمل منافسة إقتصادات عدة وكيانات إقتصادية ضخمة ومؤثرة . وفى هذا الصدد نزعم أن المنافسة ستكون من طبيعة معقدة ومركبة . إذ بالإضافة الى المنافسة بين المشروعات فى داخل السوق الواحد تتسع لتضم مشروعات تنتمى لعدة إقتصادات ذات قدرات إقتصادية متباينة الى حد كبير ، ستكون منافسة شديدة وقاسية تحتاج الى مقومات وقدرات أكبر من ذى قبل ،ستكون منافسة كونية ، لا تقف عند حدود خفض الأثمان وتحسين جودة السلعة ، بل تشتمل الجودة البيئية ، تدخل فيها جودة العناصر و المكونات الداخلة فى تركيبها ، ستكون منافسة على أساس القدرة على الإبداع والابتكار أى دخول السوق بمنتجات جديدة لم يكن يسمع عنها ، منافسة تتسم بالديناميية المستمرة أى ذات مقومات وأركان متحركة ....الخ . هذه المنافسة فى السوق العالمية الموحدة تعنى أنها فى حاجة الى مقومات وأدوات وقدرات تنافسية جديدة كذلك . وهذه المقومات

---

(١) Sirageldin ,I & R. Al- Khaled , 1997 : 1 .

والقدرات لابد وأن تستند الى ما يشهده العالم من تحولات تتمحور حول إزدياد الوزن النسبى للقدرات العقلية والذهنية وتدفق المعلومات .

وفى مجال التحليل ، ينبغى أن نوضح أن العولمة تفرض تحديا هاما يخلص فى أن كل إقتصاد عليه أن يصنع فرص نجاحه بذاته تحت مسمع ومرأى الجميع بل وتحت وطأة منافستهم كذلك . وقيام السوق الموحدة فى ظل العولمة لا يعنى أن هناك فرصا متساوية للجميع ، بل القدرة على الكسب والحظوظ من المكاسب التى ستؤول للبعض تعتمد على القدرة على التفاعل فى السوق العالمية آخذين فى الحسبان العلاقات التى تسود فيه . لذا بات من المعروف أن الدول النامية ذات الاقتصادات التى تتسم بالدينامية ستحقق مكاسب من العولمة وتداخل الاقتصادات مع بعضها البعض ، هذا فى حين ستمنى الاقتصادات النامية الأخرى بالخسائر خاصة فى الدول الافريقية جنوب الصحراء . وعلى مستوى الدولة الواحدة ، تستطيع القطاعات الاقتصادية الأكثر تطورا وتقدما أن تكسب فى ظل المنافسة العالمية فى الوقت الذى تحقق منها قطاعات أخرى بعض الخسائر أونحو ذلك وليصبح نصيب الدولة فى النهاية مدى الوزن النسبى بين المجموعتين من القطاعات .إذ أن عصر ما كان يعرف بالسوق الوطنية حيث الإزدواج الاقتصادى ، صناعات تقليدية للسوق الوطنية وأخرى متطورة للسوق الخارجية وهكذا ، بدأ يتراجع ليحل محله ما يعرف بالسوق الدولية . فلم يعد فى وسع دولة ما أن تظل تفرض حماية على سوقها الوطنية فى مواجهة المنافسة الأجنبية لتخلق سوقا لمنتجاتها الوطنية تستطيع أن تنمو فى ظل الاحتكار داخل أسوار الحماية . لذا فإن السوق فى أى دولة ستكون مقصدا للسلع والخدمات الأجنبية والتى قد تكون بأسعار رخيصة وبجودة أرفع وأفضل كثيرا .

إن العولمة الاقتصادية وما تعنيه من تداخل في الحدود الجغرافية والمعرفية والاقتصادية بحيث يمكن القول بأن هيكلا جديدا من العلاقات الاقتصادية والانتاجية ينشأ في داخل الاقتصاد الواحد بين مختلف عناصره وكذلك بين بعض هذه العناصرومثيلاتها في الخارج وبعبارة أوضح ، أصبح العالم – كما أسماه الاقتصاديون – بشبكة العنكبوت global web . في مثل هذا العالم تغلبت المحددات القطاعية النوعية في الإنتاج والاستثمار وغيرهما على المحددات الإقليمية والتحكمية . لذا فإن العولمة تعني تجزئة عملية الإنتاج الواحدة الى عدة أجزاء على عدة دول وبالطبع يتوقف نصيب كل بلد على مايتوافر لديها من مقومات ومنها العمالة المدربة الماهرة ذات القيمة المضافة المرتفعة ....الخ .(١)

وفي إطار العولمة والمنافسة ، نعتقد أن أسواق الدول النامية – نظرا لخصائصها – مرشحة أكثر من غيرها لأن تكون ميدانا للمنافسة بين الشركات الأجنبية القادمة من الاقتصادات متعدية التأثير .(٢) وفي هذا الصدد ينبغي أن نذكر أنه إنطلاقا من فهم طبيعة وإستراتيجية الشركات متعدية الجنسيات ، فإنها إعتادت أن تنظر الى الأسواق الدولية الوطنية ، كما لو كانت سوقها الوطنية تنشيء فيها إستثماراتها ، ومن ثم فإنه في ظل السوق العالمية الموحدة لا تمثل أي سوق غاية لهذه الشركات ، بل تنظر الى السوق العالمية كسوق موحدة وأن أيا منها ما هي إلا موقع يمكن الانتقال منه الى غيره من الأماكن الأخرى ، دون عقبات وعراقيل على غرار ما تفعل في السوق الوطنية ، هادفة الى تحقيق مصلحتها الكلية بغض النظر عن مصلحة أي إقتصاد " ...., many countries are becoming fairly

---

(١) R. Safadi . WP 9224 .

(٢) أنظر : السيد أحمد عبد الخالق "مستقبل الاقتصاد المصري في ظل تحرير لتجارة العالمية" . المؤتمر الأول . كلية الحقوق المنصورة ، النيل هيلتون ، القاهرة ١٩٩٦.

close to locational substitutes in the eyes of multinational corporations".(1)

ويشجع على حرية إنتقال الشركات من موقع لآخر الاتفاق المتعلق بالجوانب التجارية المرتبطة بالاستثمار أو إختصارا TRIMS فى إطار إتفاقات تحرير التجارة العالمية والتى تشرف منظمة التجارة العالمية على تطبيقها WTO .

ويؤدى الوضع السابق الى – بلا شك – تزايد حدة المنافسة بين مختلف الاقتصادات والأسواق ليس فقط لزيادة قدرة المنتج الوطنى على اكتساب سوق جديدة أو الحفاظ على نصيبه فى السوق القائمة ، بل على جذب الاستثمارات الأجنبية . وهذه المنافسة تأخذ أشكالا عدة منها الضمانات والحوافز القانونية كما تلعب العوامل الاقتصادية والمؤسسية والتعليمية دورا هاما فى هذا الصدد . إذ تميل الاستثمارات – ضمن أشياء أخرى – لأن تذهب الى الدول التى تتوافر فيها المهارات العقلية والذهنية بالكم والكيف اللازميين للعمل فى مختلف المجالات -ومرة أخرى نجد أن التعليم يلعب دورا هاما فى هذا الخصوص . ولاشك أن هذه المسألة تشكل بعدا هاما فى إطار المنافسة الدولية .(٢)

ولعله من المفيد أن نذكر أن الدول النامية إستطاعت أن تزيد حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٢٠مليار دولار فى ٨٣-١٩٨٨ الى ٨٤ مليار دولار (أى أكثر من أربعة أضعاف) فى ١٩٩٤ واستطاعت بعض دول جنوب شرق آسيا جذب ٧٠٪ من هذه الاستثمارات بدلا من ٤٠٪ فى منتصف الثمانينات.(٣) وأيا

---

(1) R. Safadi , wp 9224 .

(٢) أنظر بحث غير منشور : السيد أحمد عبد الخالق " الأهمية الاقتصادية للتعليم بين التنظير والواقع ".

(٣) نشرة منتدى البحوث الاقتصادية ، يونيو ١٩٩٦.

كان الأمر فإن التحولات السابقة تتطلب أن تكون الدول التى تدخل المنافسة فى ظل تحرير التجارة العالمية ذات قدرات تنافسية رفيعة المستوى.

فما هى القدرة التنافسية وما هى أهم عناصرها ؟

ثانيا : التعليم والقدرات التنافسية :

عرفنا فى الجزء السابق أن العولمة تفرض تحديات عديدة على الاقتصادات المختلفة،منها إتساع رقعة المنافسة وتزايد حدتها . ولعل هذا يدعونا الى إلقاء الضوء على ما هية القدرات التنافسية وكذلك أهم العناصر المكونة لها .

فى هذا الإطار عرف البعض القدرة التنافسية على مستوى المشروع بشكل عام بأنها "قدرة المشروع أوالمؤسسة على بيع وتسويق السلع والخدمات على نحو مربح فى الأسواق المفتوحة وذلك على نحو مستمر ".[١] ولقد عرفتها وزارة الصناعة والتجارة فى إنجلترا ١٩٩١ بأنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات المضبوطة والمطلوبة من النوعية الجيدة بالسعر المناسب وفى التوقيت الملائم ، إنها تعنى القدرة على مواجهة حاجات المستهلكين بكفاءة أكثر من المشروعات الأخرى ".[٢]

أما على المستوى الكلى ، فلقد عرفها المنتدى الاقتصادى العالمى (IEF) بأنها " قدرة البلد (الاقتصاد) على أن تحقق معدلات مرتفعةومستمرة مع متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى ".[٣] هذا بينما نجد أن الكتاب الأبيض فى

---

[١] شيام ختمانى وأندروستون ، يونيو ١٩٩٦: ٧ .

[٢] Oughton , 1997: 1487 .

[٣] The economist , June 1st 1996: 84.

إنجلترا تبنى تعريف منظمة ال OECD للمقدرة التنافسية على المستوى الكلى وذهب الى أنها تعنى :" المدى الذى اليه تستطيع الدولة أن تنتج ساعا وخدمات فى ظل ظروف السوق الحرة والعادلة وتجتاز إختبار السوق الدولية ، هذا فى الوقت الذى تستطيع فيه أن تحافظ على بل وتزيد من الخول الحقيقية لشعوبها على المدى الطويل ".

وتعكس المقدرة التنافسية فى الواقع عدة أمور جوهرية مثل قدرة الاقتصاد على إنتاج سلع وخدمات تزيد عن حاجاته ومن نوعية جيده بشكل مستمر ومتواصل ويستطيع تسويقها فى السوق العالمية أى تكون محلا للطلب فى الداخل والخارج على نحو أكثر فاعلية مقارنة بغيرها من المنتجات الأخرى . إذن فالمقدرة التنافسية لها جانبان . **الأول** ، يتعلق بالاقتصاد المعنى ذاته وإمكاناته الزراعية والصناعية والخدمية والعالمية والتسويقية ....الخ . والثانى ، نسبى وهو مقارنة الأوضاع السابقة بأوضاع الدول الأخرى . وبالنسبة للعوامل التى تتعلق بالاقتصاد الوطنى نجد أن هناك عوامل تتعلق بالمنشأة ذاتها وهيكلها الرأسى والأفقى ومدى فعاليته وكفاءة إدارتها ....الخ ، كما تعتمد على متعلق بالسوق المحلية من حيث الطبيعة والحجم ونوعية السياسات الاقتصادية والاقتصادية والتجارية السائدة منها .

وحول مؤشرات القدرة التنافسية بالمفهوم السابق ، نجد أن إستقراء مختلف المؤشرات يشير الى الدور المحورى المباشر وغير المباشر للتعليم فى تشكيل هذه القدرات . إذ فى النموذج الذى وضعه **Michael Porter** حول الميزه التنافسية والمعروف بنموذج "**بورتر**" تشكل الموارد البشرية المحور الرئيسى لهذا النموذج .

وتقف خلفه كل عناصر هذا النموذج فيما يتعلق بضرورة توافر الابتكار والتجديد المستمر، التطور التكنولوجى الدائم والهيكل الإدارى والتنظيمى للمؤسسات ...الخ.(١)

وفى الكتاب الأبيض الذى وضعته الحكومة البريطانية حول المقدرة التنافسية خلال الفترة من ١٩٩٤-١٩٩٦ والتى تعتمد على عدة عناصر ومجالات ، نجد أن التعليم والتدريب المرتبط بالتعليم يمثلان المرتبة الثانية من جهة ، كما يتدخل التعليم ليؤثر فى بعض العناصر الأخرى التى تسهم فى تشكيل هذه المقدرة من ناحية أخرى مثل الابتكار والإدارة . وتأسيسا على ذلك يصبح الاستثمار فى الأصول غير المادية كالتدريب والتعليم والبحث والتطوير أساسيا مثل الاستثمار المادى من وجهة النظر البريطانية .(٢)

بل وأكثر من هذا نجد أنه مع تعدد المؤشرات التى تضعها بعض المؤسسات والهيئات الدولية ، مثل البنك الدولى الذى يضع "مؤشرات التنمية العالمية" والصندوق الذى يضع "الإحصاءات المالية الدولية" تستخدم كمقاييس حول مدى كفاءة الأداء الاقتصادى . هذا بالإضافة الى المعهد الدولى لإدارة التنمية فى سويسرا الذى يصدر تقرير "القدرة التنافسية فى العالم". ولقد بلغ عدد المؤشرات التى إعتمدها المنتدى الاقتصادى العالمى ٣٧٨ مؤشرا فى ١٩٩٥ ثم خفضها الى ١٥٥ فى ١٩٩٦ وتم تطبيقها على ٤٩ دولة . وفى كل هذه المؤشرات والمقاييس تكاد تجمع على أن تنمية الموارد البشرية والارتقاء بمستوى العمالة لها ثقل نسبى كبير من بين كل هذه المؤشرات . وهنا نجد أن التعليم يحتل أهمية كبيره حيث تلعب قدرة العاملين فى مؤسسة ما على إستيعاب المعلومات والتكنولوجيا والقدرة

---

(١) نشرة منتدى البحوث الاقتصادية ، يونيو ١٩٩٦.

(٢) C.Oughton , 1997 : 1486-1494.

على التعليم وإكتساب التقنية أهمية محورية فى هذا الصدد لذا كان محلا لتحليل مفصل ، هذا بالطبع الى جانب عدد من المؤشرات الأخرى .[١]

والواقع أن التطورات التى شهدتها وتشهدها السوق العالمية والمحلية فى مختلف الدول بالاتجاه نحو التحرر ، أدت الى توسيع وتعميق التأثير الذى يمارسه جانب الطلب على القدرات التنافسية للدول . فعلى جانب الطلب لم تعد المعايير المحلية أو الإقليمية هى التى تؤثر فى القرار بالتوجه نحو إنتاج سلعة ما ذات مواصفات معينة ، بل تمددت الدوائر لتشمل الطلب العالمى . ويتسم نمط الطلب فى السوق العالمية بأنه شديد التعقيد والتنوع والتغيير والتقلب .[٢] ومن ثم أصبح من الحتمى أخذ خصائص ومتطلبات هذا الطلب فى الحسبان ، اذا كان لاقتصاد ما أن يكون له موطىء قدم فى السوق العالمية ، هذا من ناحية .ومن ناحية أخرى ، فإن الحفاظ وحماية السوق الوطنية أصبح يتم طبقا لمعايير إقتصادية وليس طبقا لمعايير وإجراءات إدارية فلم يعد بوسع دولة ما اللجوء الى حماية سوقها الوطنية من خلال إتخاذ إجراءات إدارية . لذا فإن نمط الطلب المحلى ومحدداته لم تعد بمنأى عن الطلب العالمى ، بل صارت تتأثر به خاصة بعد فتح الحدود بين الدول المختلفة من خلال الهجرة ، ووسائل الاعلام والإعلان العابر الحدود بفضل الأطباق الهوائية والإنترنت . فلقد أصبحت الأخيرة الأساس ليس فقط للإعلام والإعلان ، بل وسيلة رئيسية لما يعرف بالتجارة الالكترونية فالطلب المحلى اذن أصبح يتأثر – من خلال الوسائل السابقة – بالمواصفات الدولية ، السعر ، خاصة وأن السلعة الأجنبية أصبحت توجد جنبا الى جنب بجوار السلعة الوطنية فى مختلف الأسواق .

---

[١] ش. خيمانى وأندروستون ، ١٩٩٦. وأنظر كذلك The Economist , June 1st , 1996 يشمل مؤشر التعليم كل ما يتعلق بجوانبه الأساسية مثل حجم الانفاق ، عدد المدرجين فى مختلف المراحل ونسبتهم ، عدد سنوات التعليم ، هيكل التعليم العام والنظرى والفنى والمعلم والتكنلوجيا....الخ.

[٢] أنظر: S.Berryman et al , 1995:14 . A.Wood & K.Berge, 1997.

ومن هنا يلزم إعتماد المعايير والمواصفات الدولية وهو ما يلقى بظلاله على كل مقومات العملية الانتاجية ، خاصة المقومات التى أصبحت تشكل العمود الفقرى فى مكونات السلع والخدمات التى يتم تسويقها وهى المعلومات والمعرفة ولا شك أن العنصر البشرى هو أساس كل ذلك ومن ثم يقع التعليم فى قلب كل التطوير والتحديث المطلوبين ليكون الاقتصاد internationally competitive economy لذا فإن على هذه الدول خاصة النامية منها أن تسرع إيقاع عمليات الاختراع والابتكار والتطوير فى أساليب الانتاج والمنتجات وكذلك التسويق ، ولا شك أن ذلك يتطلب قاعدة عاملة قادرة على إنجاز كل ذلك ويقع التعليم الهادف الجيد موقع القلب من هذه العملية .

يضاف الى ما سبق أن ما تشهده الاقتصادات المختلفة من اتجاه نحو التحرير والمنافسة المحلية ، تحمل فى طياتها أمرين ، الأول ، على المستوى الكلى حيث أنه لم يعد فى وسع المشروعات فى دولة ما أن تعتمد على مساندة الدولة لها فى وجه المنافسة الأجنبية ، ومن ثم عليها الاعتماد على ذاتها . الثانى ، أن على كل مشروع أن يطور ذاته من خلال الحرص على اكتساب أفضل المهارات والنهوض بل والتشجيع على التدريب حيث يستطيع أن ينافس فى السوق المحلية . اذ أن هذه الأخيرة و طبقا لنظريات المشروع enterprise theories هى الأساس للخروج نحو العالمية مع اكتساب الخبرة والثقة والمقدرة . ومع التسليم بأن التعليم يشكل الجوهر لتطوير العنصر البشرى القادر على التطوير الاقتصادى والاجتماعى ، فانه يمكن القول أن المنافسة ، بل والصراع الاقتصادى بين الدول هو صراع تعليمى فى الأساس . ولقد صدق " **أرنولد توينبى** " حينما قال " أن تاريخ المجتمعات البشرية هو تاريخ المنافسة بين التعليم والكارثة "[1] ومن هنا نجد

---
(1) حسين كامل بهاء الدين ، ١٩٩٧: ١٤

أن هناك تسابقا ومنافسة محمومة بين الدول المتقدمة وتأكيدات متواترة من قبل كبار الساسة على ضرورة تطوير النظم التعليمية فى دول كالولايات المتحدة ، المانيا ، فرنسا ، إنجلترا وحتى اليابان ....الخ . كما تسعى الدول النامية الى أن تحذو حذوها . وهذا يرجع مرة أخرى – ولوعلى حساب التكرار – الى التأكيد بأن التعليم هو أساس التطور وكذلك التخلف ، لأنه يتعلق بالقلب وهو الانسان فى ظل إطار ما يعرف بإقتصاد السرعة .[1] ومن هنا يمكن القول حقا أن أهم التحديات التى تواجه مختلف الدول خاصة النامية وهى على مشارف القرن الحادى والعشرين هو التعليم .

ولقد أدت التغيرات السابقة الى إحداث بعض التغيرات على أرض الواقع وفى المفاهيم ، إذ :

- لم يعد الإنتاج يتم وفقا للمعايير التقليدية ، بل يجب أن يتم ذلك وفق المعايير الدولية على نهج الحكمة القائلة فكر وتأمل دوليا وعالميا ونفذ محليا ، حيث أن ما يصنع فى مكان يجب أن يكون صالحا للبيع فى كل مكان .[2]
- حلول مفاهيم العولمة والدولية محل الإقليمية والمحلية .
- تزاوج إعتبارات الكيف مع الكم دون التركيز على الأخيرة فقط فى عمليات الإنتاج والتسويق .

يضاف الى ما سبق ضرورة التركيز على ما يعرف بتعليم المستقبل لمواكبة صناعات المستقبل . من هنا فلا مفر من أن يكون الإنتاج الوطنى فى دولة ما ذات مواصفات عالمية وهذا يعنى أن العمالة التى تقف وراءه تكون قادرة على تحقيق ذلك ، أى أن تكون أيضا ذات مواصفات عالمية ، وهو ما يعنى ضرورة

---

[1] أنظرهذه التأكيدات والاهتمامات فى الجزء السابق .

[2] نويل ف. ماكجين ، ١٩٩٧: ٤٩.

توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته . ففى حقيقة الأمر إن المنافسة السلعية والخدمية تخفى وراءها منافسة عمالية . فكلما كان العمال على مستوى مرتفع من المهارة والقدرات ، كلما إستطاعت – مع عوامل أخرى – أن تنتج وتسوق سلعا وخدمات تجذب الطلب عليها وتقدر على تلبيته فى الوقت المناسب وبالشكل والمضمون المطلوبين وتخرج من ثم الى الأسواق المحلية والدولية ، أى تحل محل السلع والخدمات التى تتوافر فيها هذه الميزة وبمعنى أكثر عمقا لتحل محل العمالة غير القادرة أى ذات المواصفات والخصائص الغير رفيعة المستوى. فعلى سبيل المثال ، نجد الآن ضرورة أن تكون السلع والخدمات ذات مواصفات عالمية ترعاها منظمة المواصفات العالمية ISO ، من خلال ما يعرف بـ Quality Assurance System (QAS) نظام ضمان الجودة والمعروف الآن بـالأيزو ٩٠٠٠-٩٠٠٠٤ وكما يقول البعض أن الأيزو يتطلب مواصفات تبدأ من التصميم وتنتهى بالخدمة أى مراحل وعمليات تشكل فى مجموعها الدور الذى ينهض به العنصر البشرى . يضاف الى ذلك ما يعرف بإدارة الجودة الإدارية الشاملة Total Quality Mangement (TQM) وهذا المطلب الأخير وغيره يعنى صراحة لا ضمنا ضرورة توافر الجودة الشاملة فى العنصر البشرى ذاته وهو ما يعنى بدوره أن التعليم والتدريب عليهما الدور الأكبر فى هذا الصدد وعلى مختلف المستويات .[١]

وفوق كل ما سبق أصبحت العمالة الآن تواجه – فى إطار المنافسة العالمية– تحديا من خلال وضع المعايير والاشتراطات البيئية . وهذه تلقى بظلالها الكثيفة كذلك على العمالة وخاصة تلك الاشتراطات التى تتعلق بعمليات التصنيع وأماكنه وكذلك التعبئة والتغليف ....الخ وتريد الدول المتقدمة تجنب منافسة الدول

[١] أسامة عبد الخالق ، ١٩٩٥ : ١٨-٢٩ ، وأنظر كذلك غادة اللبان ، ١٩٩١ ، ٦٥-٧٠.

النامية من خلال القول بأن تجاهل الاشتراطات السابقة يشكل إغراقا بيئيا Enviromental Dumping ، هذا من جهة. كما يوجد تحديا- من جهة أخرى- يتمثل فيما يعرف بمعايير العمل الدولية التى تعمل الدول المتقدمة على تطبيقها فى إطار منظمة التجارة العالمية . وهى تعنى وضع إشتراطات تتعلق بظروف العمل وبيئته من حيث النوعية والسن والأجور ...الخ . وتهدف هذه الدول الى تجنب منافسة الدول النامية المستندة الى عنصر العمل وهو ما تعرفه بالإغراق الاجتماعى. ومرة أخرى نجد أن كل ذلك يلقى بإنعكاساته القوية والمباشرة على المتطلبات الواجب توفرها فى العمالة ، الإدارة ، التنظيم ....الخ ، وعلى التعليم والتدريب فى نهاية الأمر ، أى يتطلب إرتفاع معدل الكثافة المهارية العلمية فى عنصر العمل =

قيمة الأصول البشرية ذات المستوى الراقى

X ١٠٠ .[١] ______________________________

قيمة الأصول البشرية الكلية

ويمكننا أن نطلق على كل ما سبق التدويل الغير مباشر للعمالة فى ظل تحرير التجارة العالمية . هذا بيد أنه يوجد ما يعرف بالتدويل المباشر وهو المتعلق بقدرة عنصر العمل ذاته على الانتقال والعمل خارج حدود أوطانه . وهنا نشير الى أن الدول المتقدمة فى الوقت الذى تفرض فيه قيودا على تحركات العمالة خاصة من الدول النامية اليها ، نجدها تفتح الأبواب على مصرعيها أمام العمالة ذات القدرات رفيعة المستوى والمهارات العلمية والبحثية والذهنية .[٢]

---

[١] أسامة عبد الخالق ، ١٩٩٥ : ٥٠ .

[٢] راجع الاعلانات التى تنشرها الصحف من حين لآخر حول طلب الهجرة الى كندا والولايات المتحدة .

ولقد كشف الستار أخيرا عن أن المنظمة الدولية للمعايير والقياسات (الأيزو) ومنظمة التجارة العالمية تعكفان الآن على وضع المواصفات الواجب توافرها فى الأشخاص الذين يسمح لهم بالعمل فى صناعات المستقبل كثيفة العلم والتكنلوجيا ، أى المواصفات الواجب توافرها فيما يعرف بـ " رجل تكنلوجيا المعلومات " ، وإصدار شهادة دولية موحدة بذلك .[١] وفى هذا يقول " **ثارو** " أن الصناعات القادمة هى صناعات المقدرة العقلية وليس فقط السواعد القوية وأيا منها يمكن توظيفه فى أى مكان على وجه الأرض ويخلص من ذلك الى أن الميزة التنافسية المستدامة فى القرن القادم ستكون من صنع الانسان ، أى تتوطن حيثما يتوطن الانسان الذى يمتلك المقدرة العقلية والتنظيمية . لذا أكد على ضرورة تعليم السكان ليكون منهم العقل المخترع المبتكر والأذرع الماهرة القادرة على الاستفادة من الابتكارات وتعظيم الاستفادة منها ومن ثم خفض التكلفة .[٢] من هنا نجد أن الشركات الحريصة على الدخول فى المنافسة الدولية – وإن كانت هذه الأخيرة أصبحت مفروضة الآن – عليها إستقطاب العمالة ذات المهارات المرتفعة من أجل تطوير نفسها ، أخذا بقانون من لا يتطور يتخلف ويخصر ويموت . ونضيف الى ذلك – فى هذا الإطار الكوكبى – أن المبدأ بالنسبة لبعض هذه الشركات Globalise or die .

ثالثا : العولمة والمنافسة والتعليم :

السؤال الذى يبرز فى هذا الصدد ، ماذا يحمل كل ذلك من مضامين بالنسبة لمنظومة التعليم ؟

---

(١) جريدة الأهرام ١٤/٤/١٩٩٨ وأنظر :. The Economist . Nov . 29th 1997

(٢) لستر ثارو ، ٤٦ – ٥٤ وأنظر كذلك ، بكر محمد رسول ، مارس ١٩٩٧ : ٧٣ – ٧٤

الواقع أن إجابة هذا التساؤل يمكن أن تفهم ضمنا وبسهولة من سياق الطرح السابق لمتطلبات القدرات التنافسية . بيد أنه قد يكون من المفيد تسليط الضوء على بعض النقاط الهامة :

– أن التعليم يلزم أن يكون ذات خصائص ومواصفات دوليه لا أن ينكفىء على ذاته نحو الداخل وأن يكون قادرا على خلق الكوادر القادرة على فهم المتغيرات الجديدة فى البيئة الدولية والتعامل معها . لذا فإن فكرة التركيز على التعليم الأساسى والتعليم المتوسط تعنى الكثير فى الاتجاه نحو صناعات المستقبل السابق الإشارة اليها ، بل الأحرى أن يتم التركيز على التعليم العالى والفنى .[1] فى تقريرها عن التعليم فى القرن الحادى والعشرين (١٩٩٥) كشفت اليونسكو عن أن الغرض السامى للتعليم فى القرن القادم يجب أن يكون أن يكون القدرة على أن " يغرس وينمى الطاقات المبدعة فى كل فرد وفى الوقت ذاته أن يسهم فى تطوير تماسك المجتمع فى زمن يزداد عولمة يوما بعد يوم ".

– يجب أن ندرك أن منظومة التعليم تعد أحد المرتكزات المؤسسية والأساسية التى تدخل فى إطار ما يعرف بنظرية " التجارة الاستراتيجية " . إذ تدور هذه النظرية حول التدابير المؤسسة والتنظيمية والسياسات التى تتخذها الدول بقصد إعادة ترتيب البيت من الداخل فى علاقاته مع الخارج وزيادة القدرة التنافسية .[2]

– أن التعليم أصبح ذات وظائف متعددة . إذ لا يقتصر دوره عند إعداد القوة البشرية للاشتراك فى سوق العمل ، وإنما يعد ضرورة للحفاظ على التراث الثقافى والأصالة بما يتفق وحركة المجتمع دون إنكار إمكانية الاستفادة لدى الغير . ويؤدى

---

[1] R.A.Isaak . 1995 : 219.

[2] ش.حيمانى وأندروستون ، يونيو ١٩٩٦ . محمد غنيمة ، ١٩٩٦ .

هذا البعد الهام ليس فقط الى تطوير التعليم ، بل قد يستدعى الأمر إستحداث نظم تعليم جديدة ذات فعالية كبيرة ودون الاكتفاء بإطلاق الشعارات والأحلام .[1]

وتأكيدا على أهمية التعليم بالنسبة لحسن إستخدام التكنلوجيا وريادتها ، لاحظ البعض أن الكثير من الدول خاصة النامية تحرص على إقتناء أحدث الآلات والمعدات والتكنلوجيا ومع ذلك تشهد هبوطا فى مستوى الإنتاجية فيها أو على الأقل لا يكون مستوى الإنتاجية فيها يتسم بضعف الكفاءة الإنتاجية مع نفس مستوى الإنتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة . ويفسر هؤلاء هذه الظاهرة بتخلف العنصر البشرى وقصوره فى منظومة التعليم فى معظم الدول – رغم ثرائها – كما ونوعا ، ومن ثم لا تستطيع أن تستخدم ما لديها من آلات الاستخدام الأمثل لضعف وتردى المهارات ، ولا تتوافر لديها ما يعرف بأخلاقيات العمل الجاد ، ضعف الإدارة والتنظيم الادارى والهيكلى والمؤسسى الصحيح . ولا ندهش أن مثل هذه الأوضاع تؤدى الى هبوط فى مستوى الكفاءة الإنتاجية ومدى فعاليتها لدرجة أن متوسط الإنتاجية فى الدول الصناعية المتقدمة يعادل ٦ أضعاف قرينه فى الدول النامية .[2] ولعلنا فى هذا نرى أن عملية الانتاج والاستهلاك هى منظومة متكاملة محورها الانسان والانسان بدوره متعدد الجوانب لذا يلزم الارتقاء بها جميعها والتعليم والتعليم المستمر هو الكفيل بالنهوض بمختلف هذه الجوانب البدنية و الصحية والنفسية والمهارة والقيمة الأخلاقية وما ينشأ عن كل ذلك من شعور بالانتماء وقيم العمل ومع عدم إغفال دور حسن الادارة وتوزيع الأدوار ونظام الحوافز والثواب والعقاب .

– ونؤكد من جانبنا أن التعليم قد شهد تحسنا كبيرا فى الدول النامية من حيث الكم والكيف . فمن حيث الكم ، كانت الفجوة فى معدل التعليم بين الشمال والجنوب فى

---

[1] حسن الشريف ، ١٩٩٧ : ٧٣.

[2] مكتب العمل العربى ، ١٩٩٧: ١٢٨.

١٩٥٠ تبلغ مائة سنة تقريبا بصفة عامة فى حين كانت ٧٠ سنة فى آسيا . الا أن الكثير من دول الجنوب أصبحت تضاهى دول الشمال من حيث القيد فى المدارس بحلول أواسط الثمانينات . ومن حيث النوعية ، إستطاع العديد من الدول النامية إقامة بنية أساسية قوية فى المدارس والجامعات والمؤسسات والمعاهد الفنية ، ومراكز التدريب ...الخ . لذا أصبحت بعض دول الجنوب مصدرا غنيا بالكفاءات الرفيعة المستوى كالهند ومصر .(١)

– الا أنه مع أهمية التطور السابق ، نجد أن الكثير من هذه الكفاءات يهاجر الى الخارج أوطانه . وهذه الظاهرة تعزى الى عدم توظيف هذه الكفاءات فى مكانها الصحيح وعدم الاستفادة منها نظرا لأن الهيكل الاقتصادى لا يتطور فى الكثير من هذه الدول بما يواكب فى نظمها الاجتماعية من ناحية ، كما يتكشف عن أن الهياكل التعليمية لا تتوافق مع الهياكل الاقتصادية . ومن ثم أصبح يوجد خريجون لا يجدون وظائف ووظائف شاغرة لا تجد من يشغلها لذا لا نعجب أن نعرف أن ٩٠٪ من العلماء يعيشون فى الدول المتقدمة وكثيرون منهم ينتمون لدول العالم الثالث .(٢)
ومن ثم فالمطلوب هو تحديث وتطوير الاقتصاد بما يواكب متطلبات العصر ، وكذلك إصلاح الهياكل التعليمية والربط بينها وبين حاجات الاقتصاد على خطين متعاصرين ومتقابلين ، فالتعليم لا يتم فى فراغ ولا ينشأ من فراغ ولا لفراغ . اذ يعكس ما يدور فى المجتمع من جانب ويستجيب من خلال محاولة نفى السلبيات والتأكيد على الايجابيات وقيادة التغيير نحو الأصوب لصالح المجتمع ككل .

– نستطيع القول أن رفع مستوى القدرات التنافسية والتمحور حول التعليم لكى يفعل ذلك ، يتطلب مشاركة فعالةمن جانب القطاع الخاص لا أن يلقى العبء كله على الدولة . فالقطاع الخاص يستطيع ذلك من خلال الاسهام فى التمويل ويستطيع اقامة المدارس والجامعات ومراكز التدريب وتشجيع منسوبية على الالتحاق بها .

(١) Todaro . 173 .

(٢) عبد الرازق عبد الفتاح ، مايو ١٩٩٦ .

ويكتسب دور القطاع الخاص أهمية خاصة نظرا لأنه أكثر احتكاكا بالسوق وما يشهده من تطورات وما يتطلبه من مهارات وكفاءات وبالتالى يستطيع أن يجسد ذالك فى منشآت تعليمية على مستوى عال وفى صورة برامج تعليمية متطورة مما قد ينعكس كذلك على التعليم العام هذا على خلاف الأجهزة البيروقراطية القائمة على أمر التعليم العام والتى تعمل بروح الموظف وتفتقد الى الكثير من المرونة والقدرة على الحركة والتغيير .[١]

– ونؤكد من جانبنا أن تغير الظروف والأحوال يستاهل تغير الأدوات التى توظف للتعامل معها . لذا فانه مع العولمة وما يمكن أن نطلق عليه عولمة نظرية التنمية globalization of development theory ، يجب البحث عن كل السبل لتطوير القدرات البشرية وبنفس المنطق وفى هذا يقول Wiatr , 1997 أنه يجب عمل internationalization of mankinds intellectual development.[2] ومن هنا نؤكد على أهمية التعليم المستمر وخلق الدافع الحافز لدى المتعلمين لكى يستمروا فى التعليم واكتساب الجديد بشكل دائم .

– ينبغى أن يكون تطوير التعليم وتحديثه بالشكل الذى يؤسس لتجذير التقدم العلمى والتكنلوجى من خلال وضع بنية أساسية سليمة لقاعدة علمية وتكنلوجية وطنية .

– أنه فى ظل العولمة وتداخل الحدود الاقتصادية بين الدول نتفق مع ما قاله **Reich 1992 :**

" نحن نعيش اليوم مرحلة تحول ينتج عنها إعادة ترتيب سياسات واقتصاديات القرن القادم ، بحيث لا يكون هناك منتجات وطنية ولا تكنلوجية وطنية ولا شركات وطنية ولا صناعات وطنية ، وبالتالى لن يكون هناك إقتصاد وطنى بمفهومه المعاصر . ولكن ما سيظل باقيا ومستمرا داخل إطار الحدود الوطنية ليس الا البشر الذين تتكون منهم أمة ما ، وستكون المهمة الأولى لكل أمة أن تتكيف مع مهارات

---

[١] يادما ماليلى ، ١٩٩٧ : ٦٣-٦٤.

[٢] Wiatr , 1997 : 3 .

ورؤى مواطنيها ، وستكون المهمة الرئيسية لكل أمة هـى التعامل مع قوى الطرد المركزى للاقتصاد العالمى التى تسعى للقضاء على العلاقات التى تربط بين المواطنين معا . وهذه القوى أيضا هى التى تمنح الأكثر مهارة والأكثر بصيرة ثروات أعظم بينما لا تسمح للأقل مهارة بغير مستوى متدنى من المعيشة ."[١]

اذا كان العالم يشهد تحولا نحو فتح آفاق رحبة فى مجال عدة ويتجه نحو زيادة الاعتماد المتبادل ، فإن التعليم يجب والحال كذلك أن يتوسع فى فتح الآفاق أمامه مع إفتقاد القدرة على تحديد الهدف على نحو مركز . فالعولمة تؤدى الى خلق أو على الأقل التمهيد الى خلق ما يمكن أن نطلق عليه النموذج العالمى التنموى .[٢] والواقع أن هذا النموذج له جانبان الأول ، عولمة الجانب الإنتاجى وما يتطلبه ذلك من الاهتمام بالتحولات التكنلوجية والمعلوماتية ، كما رأينا فى بحث سابق لنا والثانى ، عولمة الاستهلاك ، كما أشرنا سابقا فى هذا البحث .

– إذن ينبغى عدم تجاهل مدى التأثير الذى تمارسه العولمة والمنافسة العالمية على السياسات التعليمية فى مختلف الدول وإلا تخلفت الأخيرة كثيرا وصارت تتكلم لغة لا يفهمها العالم . والدليل على أهمية هذا الموضوع أن المجموعة الاستشارية لدول الشمال عقدت إجتماعا فى جنيف فى أكتوبر ١٩٩٤ لإستعراض السياسات المتعلقة بالتعليم والتدريب وكان محور إهتمامها هو العولمة وما تثيره من قضايا تتعلق بهذين الموضوعين .[٣]

– يجب ألا يفهم من كل ما سبق أن التعليم يجب أن يوجه كلية الى تكوين وتشكيل المهارات ، إذ أن العلوم الانسانية والأدبية تسهم بدورها فى تحقيق الأهداف المقصودة من خلال ما تؤدى اليه من تعميق وتوسيع المفاهيم والمدارك ومن ثم

---

[١] Wiatr , 1997 : 3 .

[٢] فيليب هوجز . ١٩٩٧: ١٠ -١٣.

[٣] مايكل كارتون وصبحى طويل . ١٩٩٧ : ٢١ .

القدرة على التأمل والتفكير والعمل والاستمتاع وأن يستقر فى ضمير الانسان أن كل ذلك يشكل قيم إيجابية يجب الحفاظ عليها ، مما يعود بالفائدة الايجابية على الانتاج خلق القدرة على تحمل المسؤولية how to think & accept responsibility[1]. هذا بالإضافة الى الدور الهام للتعليم لتوسيع مساحة الديمقراطية والتى أصبحت أساسية بالنسبة للتنمية الاقتصادية .

- التعليم الجيد هو - فى الواقع - حقا من الحقوق الأساسية ليس فقط لتكوين وتشكيل وإعادة تشكيل مهاراته وقدراته ، ولكن كذلك لكونه إنسانا يعمق التعليم إنسانيته من جهة ، يزيدمن مكانته لتحسين أوضاعه من جهة ثانية ، ومن جهة ثالثة ، التعليم يشكل دعوة تلبية الله سبحانه وتعالى نحو طلب العلم ويكفينا أن نعلم أن الدعوة اليه كانت الكلمة الأولى من رب العزة والجلال لمحمد صلى الله عيه وسلم . ولا شك أن الله سبحانه وتعالى الذى خلق الانسان ويعلم ما يصلح أمره ويعزه كخليفته فى الأرض vicegerent ما كان ليدعو لشىء عبثا. ولاشك أن الجانب الاقتصادى فى علاقته بالتعليم والعلم يشكل أحد أهم الزوايا التى تصلح حال الانسان . وعلى الجانب الإنسانى لقد صدق " جاك ديلور " حينما ذكر فى تقريره ١٩٩٦ " التعليم - ذلك الكنز المكنون " أننا نتعلم لنعرف ، نتعلم لنعمل ، نتعلم لنكون ونتعلم لنستطيع التعامل مع الآخر ين .(٢)

---

(١) للمزيد أنظر ، A.Sharp etal , 1996 : 59 ; Burnett etal , 1995 : 42.

(٢) جاك ديلور ، ١٩٩٦.

المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية :

١- أسامة عبد الخالق :

" تنمية وتطوير الموارد البشرية العربية واستراتيجية البقاء فى ظل المتغيرات الاقتصادية الجديدة ". مجلة العمل العربية ، العدد ٦٠ م٢ ، ١٩٩٥ .

٢- السيد أحمد عبد الخالق :

" المنافسة الدولية وتحرير التجارة العالمية ". مؤتمر " مستقبل الاقتصاد المصرى فى ظل تحرير التجارة العالمية : المؤتمر الأول ، كلية الحقوق المنصورة ، النيل هيلتون ٢٦-٢٧ مارس ١٩٩٦.

٣- السيد أحمد عبد الخالق :

" الأهمية الاقتصادية للتعليم بين التنظير والواقع " بحث غير منشور .

٤- السيد أحمد عبد الخالق :

" تحديات التعليم فى عنصر التكنلوجيا والمعلومات". بحث غير منشور.

٥- باداما مالمباى :

" المؤسسات عابرة القومية وتنمية الموارد البشرية ". مستقبليات ، مجلد ٢٧ ، عدد (١) ، مارس ١٩٩٨ .

٦- بكر محمد رسول :
"العمل والتنمية فى الوطن العربى - فى ضوء المتغيرات الدولية والاقليمية" مؤتمر العمل العربى - الدورة (٢٤) القاهرة ، مارس سنة ١٩٩٧.

٧- جاك ديلور :
" التعليم من أجل المستقبل ". أبريل ١٩٩٦.

٨- حسن الشريف :
" تدريس العلوم التطبيقية فى ضوء متغيرات سوق العمل ". المستقبل العربى ، ٢٢٤ أكتوبر ١٩٩٧.

٩- حسين كامل بهاء الدين :
" التعليم والمستقبل ". دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٩٧.

١٠- شيام خيمان و أندروستون :
" مؤشرات القدرة التنافسية الدولية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا - نظرة عامة " نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا المجلد الثالث ، العدد الثانى ، يونيو ١٩٩٦.

١١- عبد الرازق عبد الفتاح :
" تحديات القرن الواحد والعشرين - التعليم الهندسى والفنى". بحوث مؤتمر التعليم العالى وتحديات القرن الواحد والعشرين ، جامعة المنوفية ،٢٠/٢١ مايو سنة ١٩٩٦.

١٢- غادة قضيب اللبان :
" التعليم مشروع إقتصادى ".المستقبل العربى ، ١٣ أبريل ١٩٩١.

١٣- فيليب هوجز :
" التعليم والعمل : حوار بين عالمين " مستقبليات ، مجلد ٢٧ ، عدد(١) ، مارس ١٩٩٧.

١٤- لستر ثارو :
" صراع القمة – مستقبل المنافسة الدولية بين أمريكا واليابان ". ترجمة أحمد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد(٢٠٤) ، ١٩٩٥.

١٥- مايكل كارتون وصبحى طويل :
" مدخل الى الملف المفتوح ". ترجمة أحمد بلبع ، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت ، عدد(٢٠٤) ، ١٩٩٥.

١٦- مكتب العمل العربى :
" الموارد البشرية العربية ودورها فى الحياة الاقتصادية ". مجلة العمل العربية ، العدد(٦٨) عدد٣/١٩٩٧.

١٧- منتدى البحوث الاقتصادية لشمال أفريقيا :
النشرة الدورية ، يونيو ، ١٩٩٦.

١٨- نويل - ف.ماكجين :
" أثر العولمة على نظم التعليم الوطنية " مستقبليات ، المجلد(٢٧) ، العدد (١) ١٩٩٧.

ثانيا : المراجع باللغة الانجليزية :

1- Burnett, N& k.Marble and H,A.Patrinos:
"Setting Investment Priorities in Education". Finance & Development /Decemder 1995.

2- Berryman ,S.etal,1995:14.A.Wood&K.Berge,1997.

3-Isaak,R.A.:
"Managing World Economic Change - Political Economy Pretice- Hall International. International Inc, London,1995.

4- Oughton, C.:
" Competitivenss Policy in the 1990s" The Economic Jounal , 107(444) September, 1997 , pp:1480-1503.

5-Safadi, R.:
"Global Challenges & Opportunities Facing MENA Countries at the Dawn of the 21st Century". Working Paper 9624.

6-Sharp.A, etal, 1996 : 59.

7-Sirageldin, I.& R.Al-Khalek:
"The challenges of Globlization and Human Resources Development in the Arab World : MYTH and Reality" Economic Research Forum, Working Paper 97\2 .

8-Todaro, M.P.:
"Economic Development". Longman , London , 1997. Sixth edition.

9- Wiatr, J.:
"Education for and in The 21Century". The Emirates Center for Strategic Studies & Research, U.A.E., 1997.

10- The Economist ,June 1st 1996.

11- The Economist , Nov. 29th, 1997.